

تقرير المجتمع المدني حول أهداف التنمية المستدامة

فتحت ثوردة ديسمبر 2018 للسودان فرص كبيرة ليس فقط في التحول الديمقراطي , ولكن أيضاً في مسار الانتقال نحو التنمية المستدامة , في دولة يتجاوز نسبة الذين يقعون فيها تحت خط الفقر ال 65% (حسب ماورد في استراتيجية مكافحة الفقر 2021) .

لقد كانت فترة الحكومة الانتقالية 2018-2021 تمضي نحو تحقيق ما اعتمدته الحكومة الانتقالية في اطارها البرامجي وهو مفهوم الدولة التنموية الديمقراطية , كما اعتمدت تحقيق أهداف التنمية المستدامة كمرجع اساسي لاعداد الموازنة العامة , منذ ميزانية العام 2020 , كما بدأت في فك عزلة السودان الدولية التي اثرت علي الاوضاع الاقتصادية , حيث قدم المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدعم اللازم لانضمام السودان لمبادرة الهيبك للدول الاكثر فقرا , كما حصل علي وعود من المؤسسات التمويلية لدعم برامج التنمية , كنا عملت الحكومة السودانية علي امتصاص ما يترتب علي سياسات الاصلاح الاقتصادي من اثار علي الشرائح الفقيرة من خلال , برنامج الدعم النقدي المباشر (ثمرات) وبرنامج دعم الجمعيات التعاونية (سلغني) ..

وفي الفترة الانتقالية توسع الفضاء المدني والسياسي , ورفعت القيود المكبلة لعمل منظمات المجتمع المدني (وان لم يكتما اعداد قانون جديد للعمل الطوعي) كما كان لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات القاعدية دور اكبر في المساهمة في القرارات العامة والتاثير علي السياسات الحكومية .

عطل انقلاب 25 اكتوبر 2021 الذي قامت به المؤسسة العسكرية في السودان عودة وادماج السودان مع المجتمع الدولي , واستفادته من فرص التمويل التنموية , حيث تم تجميد كل التقدم التفاوضي والاجراءات التي اتخذت لدعم الاقتصاد السودان , كما تم التضييق علي الفضاء المدني وحرية التعبير حيث تجاوز عدد الذين قتلوا من المحتجين السلميين المائة وعشرة شهيد , بالاضافة لالاف الجرحي ومئات المعتقلين ,

بدون استعادة المسار الديمقراطي سيواجه السودان مصاعب كبيرة في تحقيق أهدافه التنموية وفي تحقيق شراكات محلية ودولية لتحقيق ذلك .